



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 21 كانون الأول / ديسمبر، 2021

خريطة قيس سعيّد: أتحلّ أزمة تونس أم تعمّقها؟

وحدة الدراسات السياسية

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2021

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. خريطة سعّيد
2. ردود الأفعال على خريطة سعّيد
3. رسالة إلى الخارج؟
4. مستقبل خريطة سعّيد

أعلن الرئيس التونسي، قيس سعيّد، مساء 13 كانون الأول/ ديسمبر 2021، بعد مرور خمسة أشهر على انقلابه على الدستور، جملةً من الإجراءات السياسية التي تهدف في نهاية المطاف، كما هو واضح، إلى تغيير النظام السياسي الذي توافق التونسيون على إنشائه بعد ثورة 17 ديسمبر 2010 / 14 جانفي 2011. وستكرس هذه الإجراءات - إذا مرّت - نظامًا جديدًا ذا ملامح سلطوية خلف غطاء الديمقراطية المباشرة غير التمثيلية، على نحو تكون فيه للرئيس اليد العليا في حكم البلاد.

خريطة سعيّد

وجّه الرئيس سعيّد، مساء الإثنين 13 كانون الأول/ ديسمبر 2021، كلمة إلى التونسيين، خصص الجزء الأكبر منها لمهاجمة خصومه، وكال لهم فيها أقذع الشتائم، ووصفهم بـ "الخونة" و "المتآمرين" و "العملاء" و "الصوص"، في حين أعلن في الجزء الأخير منها جملة من الإجراءات التي اعتبرها خريطة طريق للمرحلة القادمة. وتضمنت الإجراءات المعلنة سبع نقاط؛ تركزت ستة منها حول ما وصفه بـ "مسار الإصلاح". فقد أعلن مواصلة تعليق أعمال مجلس النواب إلى حين تنظيم انتخابات جديدة، وتنظيم "استشارة شعبية افتراضية" بدايةً من أول كانون الثاني/ يناير 2022 إلى يوم 20 آذار/ مارس 2022، من خلال طرح أسئلة عبر منصة إلكترونية، بالتزامن مع تنظيم "استشارات مباشرة"، وتعيين لجنة تتولى التأليف بين مختلف المقترحات بخصوص النظام السياسي والدستوري والانتخابي، وتنظيم استفتاء يوم 25 تموز/ يوليو 2022، على أن تنتهي بتنظيم انتخابات لمجلس النواب، وفق القوانين الجديدة يوم 17 كانون الأول/ ديسمبر 2022.

ومصطلح "الاستشارة الشعبية" هو مصطلح غامض، فجَمَع المقترحات وصياغتها، ومن ثم صياغة اقتراح الدستور وطبيعة الأسئلة التي سوف توجه في الاستفتاء ليجاب عنها بـ "نعم" أو "لا"، تتوقف جميعها على لجنة لم يعيّن لها مجلس النواب المنتخب ولن تنتخب هي ذاتها، ولا يبقى سوى أن يعيّن الرئيس. وللرئيس انحيازات واضحة تمامًا، وهو في عزلة تامة عن النخب الديمقراطية التونسية القادرة على القيام بمثل هذا العمل لمصلحة الديمقراطية وليس ضدها.

وإضافة إلى الإجراءات المذكورة، أعلن سعيّد قرب إصدار مرسوم يتعلق بالصلح الجبائي؛ يقوم على ترتيب الذين تعلقت بهم قضايا فساد بحسب درجة تورطهم ومحاكمة "من أجزموا في حق الدولة والشعب"، داعيًا القضاء إلى "القيام بوظيفته في إطار الحياد التام"¹.

تأتي هذه الإجراءات بعد ما يقارب خمسة أشهر على الانقلاب الرئاسي على الدستور²؛ حين أعلن سعيّد يوم 25 تموز/ يوليو 2021، تجميد اختصاصات مجلس النواب وإقالة حكومة هشام المشيشي. كما تأتي بعد ثلاثة أشهر من إصدار المرسوم الرئاسي 117 الذي علّق سعيّد، بمقتضاه، جلّ فصول الدستور، وأسند إلى نفسه جميع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية، وحصّن قراراته من أي طعن فيها.

وقد سبق الإعلان عن إجراءات سعيّد الأخيرة حملة إعلامية واسعة النطاق قامت بها محطات إذاعية وتلفزيونية وصفحات تواصل اجتماعي مساندة له، روّجت للقرارات المنتظرة يوم 17 كانون الأول/ ديسمبر؛ بمناسبة ذكرى اندلاع الثورة.

1 "كلمة الرئيس قيس سعيّد إلى الشعب التونسي"، فيسبوك، صفحة "رئاسة الجمهورية التونسية"، 2021/12/13، شوهد في 2021/12/17، في: <https://bit.ly/3G5UKah>

2 "الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/7/28، شوهد في 2021/12/17، في: <https://bit.ly/3lZ4x0w>

ورغم أن قرارات سعيّد لم تشمل حظر حركة النهضة وحزب "قلب تونس"، واعتقال قياداتهما، أو حلّ مجلس النواب، كما روجت لذلك وسائل إعلام قريبة من الرئيس، فإنّ استمرار تجميد عمل المجلس إلى حين إجراء انتخابات تشريعية جديدة لا يختلف، في أثره الدستوري والسياسي، عن الحلّ؛ إذ يلغي أي دور له في الرقابة على العمل الحكومي وفي إجازة التشريعات التي ينوي سعيّد المضيّ فيها، ويجعله في حكم المنحل.

ردود الأفعال على خريطة سعيّد

راوحت ردود الأفعال على قرارات الرئيس سعيّد الأخيرة بين الرفض المطلق والتحفّظ والترحيب. فقد أصدر رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي بياناً باسم رئاسة المجلس عبّر فيه عن «رفضها المطلق لتعطيل مجلس النواب الشعب سنة أخرى»، معتبراً الإجراء «غير دستوري وغير قانوني»، ومنبهاً إلى أن «أي تحويل في الدستور يكون عبر الإجراءات الدستورية»³. أمّا حركة النهضة، فعدّت خريطة الطريق التي أعلنتها سعيّد «تمويهات [...] على طريقة الأنظمة الأوتوقراطية الشعبوية، من أجل تغيير الدستور وإعادة تشكيل المشهد السياسي والدستوري والانتخابي على هواه»، مؤكّدةً «رفضها القطعي لمحاولات التمديد لحالة الحكم الفردي المطلق وتحديد مواعيد انتخابية دون حوار مع القوى السياسية والمدنية ودون تشاور مع الهيئة العليا للانتخابات ومحاولة فرض المشروع الخاص بالرئيس الذي يهدد ببيان الدولة ودستورها ومؤسساتها الديمقراطية»⁴.

وفي السياق ذاته، أصدرت الأحزاب المشكّلة لتحالف «الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية»؛ وهي التيار الديمقراطي، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والحزب الجمهوري، بياناً مشتركاً وصفت فيه سعيّد بـ «رئيس السلطة القائمة»، وعبّرت عن استهجانها خطابه «في شكله ومضمونه الذي جاء مشحوناً بالاتهامات [...] وخالياً من الاستجابة لمقتضيات معالجة الأزمة المالية والاجتماعية الخانقة»، و«رفضها لأي مساس بالدستور خارج إطار الشرعية وقبل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تعيد فعلياً السلطة للشعب»⁵.

وعلى خلاف الأطراف التي أعلنت رفضاً صريحاً لقرارات سعيّد الأخيرة، حافظ الاتحاد العام التونسي للشغل على موقفه المتحفّظ من إجراءات الرئيس من دون التماهي مع موقف الأطراف المعارضة، رغم أن سعيّد أشار، في كلمته، باستخفاف، إلى مبادرة «الخيار الثالث» التي طرحها الاتحاد، مؤكّداً أنه لا يُلقي بالأل إلى الخيار الثالث ولا الرابع ولا الخامس. وعلّق الأمين العامّ للاتحاد العام التونسي للشغل، في تجمّع عمالي، على خطاب سعيّد بالقول إنّ «البلاد تمر بمنعطفات خطيرة ومنعرجات دقيقة»، وإنّ الاتحاد لا يصطف إلا مع الخيارات الوطنية «والدولة المدنية الديمقراطية الاجتماعية»⁶.

لم تقتصر الاعتراضات على إجراءات سعيّد الأخيرة على الأطراف السياسية والمدنية فحسب، بل تعدتها إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات؛ وهي هيئة دستورية رسمية؛ إذ أعلن أحد مسؤوليها أن «الاستشارات الإلكترونية التي أعلنتها سعيّد كطريقة من طرق الاستفتاء ليس لها سند قانوني»، مؤكّداً «ضرورة توفر إجماع وطني بشأن تنظيم هذا الاستحقاق الانتخابي، مع ضرورة توفر مناخ عام وثقة بالصدوق ونتائج»، ومنبهاً إلى أن هيئة الانتخابات «هي المخولة بتحديد تاريخ الانتخابات وفق الدستور، بعد الاتفاق مع

3 "بيان رئاسة المجلس"، فيسبوك، صفحة "راشد الغنوشي"، 2021/12/16، شوهد في 2021/12/18، في: <https://bit.ly/3E2KqL2>

4 "بيان حركة النهضة في الذكرى الحادية عشرة لاندلاع ثورة الحرية والكرامة"، فيسبوك، صفحة "راشد الغنوشي"، 2021/12/17، شوهد في 2021/12/18، في: <https://bit.ly/3e4xEkF>

5 "بيان"، فيسبوك، صفحة "التيار الديمقراطي"، 2021/12/16، شوهد في 2021/12/18، في: <https://bit.ly/3p5KlCa>

6 "الطوبوي: من يريد أن يحكم البلاد عليه أن يقرأ التاريخ جيداً وتاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل"، الشعب نيوز، 2021/12/14، شوهد في 2021/12/18، في: <https://bit.ly/3J57LQa>

الأحزاب أو مع السلطة التنفيذية»⁷، في حين أصدر المجلس الأعلى للقضاء بياناً حاداً ضد تصريحات سابقة لسعيد اعتبر فيها القضاء مجرد «وظيفة»؛ أبدى فيه «تمسكه بوضع القضاء كسلطة من سلطات الدولة»، مشدداً على «ضرورة النأي به عن كل ضغط مهما كان مصدره»⁸.

على الجهة المقابلة، رحبت «حركة الشعب» بالقرارات التي وردت في خطاب الرئيس سعيد⁹ وكذلك فعلت أحزاب «البعث» و«الاتلاف الوطني» و«تونس إلى الأمام»، وهي أحزاب غير معروفة بتأييدها للديمقراطية. ولا تحوز خريطة الطريق التي أعلنها سعيد على تمثيل نيابي، ولكن هذه الأحزاب عدتها تعبيراً عن إرادة واضحة للإصلاح، في حين أن الرئيس لا يُلقي بالأحزاب إلا حتى هذه الأحزاب.

رسالة إلى الخارج؟

جاءت خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس سعيد، يوم 13 كانون الأول / ديسمبر، بعنوان «تفعيل الفصل 80»، وفي خضم ضغوط داخلية وخارجية برفع حالة الغموض ووضع سقف زمني للإجراءات الاستثنائية وعودة المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها مجلس النواب، ووسط أزمة اقتصادية واجتماعية متفاقمة وصلت إلى حد العجز عن تعبئة موارد مالية لسد الفجوة¹⁰ في موازنة 2021، وإمكانية دخول سنة 2022 من دون قانون موازنة جديدة، والاستعاضة عن ذلك باللجوء إلى تسيير نفقات الدولة عبر المراسيم. وحتى الآن، لم يصدر أيّ توضيح رسمي في هذا الشأن، رغم قرب دخول السنة المالية الجديدة. ويزداد الوضع الاقتصادي والمالي تفاقماً في ظل الغموض الذي يطبع تعامل الرئيس مع المانحين، وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي، واعتماده خطاباً شعبوياً مستهزئاً بتصنيفات المؤسسات الدولية للاقتصاد التونسي¹¹، ومتعالياً عن معطيات الواقع التي تؤشر إلى أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بلغت مدى ينذر بتداعيات وخيمة، ويتطلب معالجات هيكلية، خاصة أن الوعود التي تم ترويجها، في الأسابيع الأولى للانقلاب، بالحصول على قروض وهبات من دول خليجية لم تكن تستند إلى معطيات واقعية.

أدت المطالب الخارجية، وآخرها بيان مجموعة السبع¹²، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، والحاجة الملحة إلى إعادة فتح خطوط التواصل مع الجهات المانحة، الدور الأهم في دفع سعيد إلى إعلان خريطة الطريق، وتحديد سقف زمني للخروج من «الوضع الاستثنائي» وإجراء انتخابات نيابية؛ وهي المطالب التي ظلت على رأس شروط الشركاء الغربيين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، منذ 25 تموز / يوليو 2021.

بناءً على ذلك، لا تبدو الضغوط الداخلية، على أهميتها، دافعاً وراء طرح سعيد خريطة الطريق الأخيرة؛ إذ أكد، في أكثر من مناسبة، رفضه أي حوار أو شراكة مع جميع الأطراف السياسية والمدنية؛ بما فيها الجهات التي دعمته في بداية انقلابه، كما أنه لم يلتفت، في كلمته، لأي من مطالب المعارضة؛ إذ بدت خطته رسالةً موجهة إلى الخارج تفيد أمراً واحداً؛ أن لديه خطة. لكن الخطة المعلنة مفصلة وفق رؤيته؛ بما فيها تنظيم استشارة

7 "تونس: خريطة طريق الرئيس سعيد حل للأزمة أم تعقيد لها؟"، بي بي سي عربي، 2021/12/16، شوهد في 2021/12/19، في: <https://bbc.in/3Ebolt>

8 "بيان"، فيسبوك، صفحة "المجلس الأعلى للقضاء"، 2021/12/10، شوهد في 2021/12/19، في: <https://bit.ly/30Fia3q>

9 "بيان حول الذكرى 11 لثورة 17 ديسمبر"، فيسبوك، صفحة "حركة الشعب"، 2021/12/16، شوهد في 2021/12/18، في: <https://bit.ly/3J6mbzw>

10 "تونس ترفع توقعات العجز إلى 3.42 مليارات دولار"، وكالة الأناضول، 2021/11/16، شوهد في 2021/12/19، في: <https://bit.ly/3p7R4LU>

11 "أمك صانقة.. جملة للرئيس التونسي قيس سعيد تثير جدلاً"، أصوات مغربية، 2021/10/10، شوهد في 2021/12/19، في: <https://bit.ly/3p9wA5c>

12 "مجموعة السبع تدعو تونس إلى تحديد 'سقف زمني واضح' لعودة عمل المؤسسات الديمقراطية"، فرانس 24، 2021/12/11، شوهد في 2021/12/19، في: <https://bit.ly/3E5rcVf>

إلكترونية، وبما تعنيه من رفض للحوار السياسي والاجتماعي، وفي المقابل؛ تشكيل لجنة لصياغة الإصلاحات الدستورية والسياسية يختار أعضاها بنفسه، وإجراء انتخابات تشريعية وفق رؤية جديدة تبدو قائمة على نظام الترشح الفردي وإقصاء القوائم الحزبية.

مستقبل خريطة سعيد

تزامنت الإجراءات التي أعلنها سعيد مع الذكرى الحادية عشرة لاندلاع ثورة 2010. ويبدو أنه أراد من ذلك إضفاء رمزية خاصة على قراراته والترويج لها بوصفها استثنائاً لاستحقاقات الثورة بعد ما وصفه بـ «العشرية السوداء»، التي يحملها وزر انتشار الفساد والتنكر للمطالب السياسية والاجتماعية التي رُفعت أثناء احتجاجات أدت إلى إسقاط الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

في المقابل، استغلت قوى المعارضة إجراءات سعيد المعلنة لحشد الشارع في محاولة لاستعادة الحياة الدستورية؛ إذ شهدت العاصمة تونس، ومدن أخرى، مسيرات دعت إليها تنسيقية «مواطنون ضد الانقلاب» وتحالف «الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية» وجمعيات مدنية¹³. ففي العاصمة تونس، منعت قوات الأمن مسيرة نظمتها أحزاب التيار الديمقراطي والتكتل والجمهوري من الوصول إلى شارع الثورة، رغم حصولها على ترخيص في التظاهر، كما حاصرت مسيرة نظمتها تنسيقية «مواطنون ضد الانقلاب» في مكان قصي من شارع الثورة وسط العاصمة، قبل أن تمنعها من نصب خيام اعتصام وتفترقها بالقوة¹⁴.

وفي مدينة سيدي بوزيد، التي شهدت انطلاق الثورة عام 2010، نظم حملة الشهادات العليا العاطلون عن العمل تحركاً احتجاجياً، وقاموا بتفكيك المنصة التي أقيمت وسط المدينة إثر ورود أنباء عن عزم الرئيس سعيد إلقاء خطاب منها. كذلك، شهدت مدينة القصيرين¹⁵ وبعض الأحياء الشعبية غرب العاصمة مناقشات محدودة بين مجموعات شبابية وقوات الأمن. ومقابل احتجاجات المعارضين، نظمت التنسيقيات المؤيدة للرئيس سعيد وقفة مساندة وسط العاصمة تحت حماية القوى الأمنية التي منعت المعارضين من الاقتراب من المكان، غير أن الوقفة لم تستقطب سوى عدد محدود من المشاركين.

لا يبدو أن خريطة الطريق التي أعلنها سعيد وتصريحاته التي سبقتها مؤدية إلى انحسار الحراك السياسي والمدني المعارض. فقد تعهدت تنسيقيات «مواطنون ضد الانقلاب» بمواصلة احتجاجاتها في الأيام القادمة، وقرر المجلس الأعلى للقضاء «إبقاء الجلسة العامة للمجلس بحالة انعقاد لمتابعة كل مساس من ضمانات استقلالية القضاء وحسن سيره».

لقد طرأ تغيير كبير على المشهد السياسي في تونس، مقارنةً بما كان عليه الوضع قبل خمسة أشهر؛ حين أعلن سعيد انقلابه عن الدستور، فتحولت مواقف بعض الأحزاب، على غرار التيار الديمقراطي، من التأييد إلى المعارضة، وأصبحت مواقف اتحاد الشغل أكثر تحفظاً. غير أن المعطى الأهم، في هذا السياق، هو انحسار الحاضنة الشعبية التي ساندت الرئيس في الأيام الأولى للانقلاب، وقد ظهر ذلك جلياً في الفتور الذي قوبلت به الدعوات لتنظيم وقفات مساندة لإجراءات الرئيس في العاصمة ومدن أخرى، وفي تحركات الشباب العاطل عن العمل، وفي الاحتجاجات التي عادت، مجدداً، إلى الأحياء الشعبية.

13 "شعب تونس إلى شارع الثورة: 'فرض الحرية واجب'"، العربي الجديد، 2021/11/17، شوهد في 2021/11/19، في: <https://bit.ly/3FaWnj3>

14 "تونس.. تعليق اعتصام شارع بورقيبة والداخلية تتهم محتجين بالاعتداء على الشرطة"، الجزيرة نت، 2021/12/18، شوهد في 2021/12/19، في: <https://bit.ly/33MomYR>

15 "احتجاجات ليلية في القصيرين التونسية وتواصل الاعتصام في العاصمة"، العربي الجديد، 2021/12/18، شوهد في 2021/12/19، في: <https://bit.ly/32880sV>

أدى الفتور الذي لقيته قرارات الرئيس لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، وتصاعد الحراك الاحتجاجي ضدها إلى تراجع المخاوف التي روّج لها البعض حول الانقسام الاجتماعي المؤدي إلى سيناريو «شارع ضد شارع». ومقابل ذلك، يبدو من خلال التعامل مع الاحتجاجات، التي تلت الإجراءات الأخيرة، أن الرئيس سعيد يعوّل، أساساً، على أجهزة الدولة؛ الأمنية والإدارية، والضغط على القضاء من أجل تمرير مشروعه، وهذا خيار محفوف بمخاطر كبيرة.